الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.46

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
23 December 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فينافيسر ..... (لختنشتاين)

ثم: السيد موريكاوا (نائب الرئيس) ..... (اليابان)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68924 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/57/L.17)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.17*: الاتجار بالنساء والفتيات

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار، وقال إنه لا يتضمن أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٢ - **السيدة غارسيا** (الفلبين): تكلمت باسم المشتركين في تقديم مشروع القرار، فقالت إن أرمينيا وجامايكا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجيبوتي وكوستاريكا وليبيريا ونيجيريا وهاييتي قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وأن الأرجنتين قد انسحبت. وأضافت أنه تم تنقيح مشروع القرار في ثلاثة أماكن: ففي الفقرة السابعة من الديباجة، استعيض عن فاتحة الفقرة ''وإذ ترحب'' بعبارة ''وإذ تعترف''؛ وفي الفقرة الثامنة من الديباجة، حذفت كلمة ''أيضا'' الواردة في السطر الأول؛ وأعيدت صياغة الفقرة ٨ من المنطوق ليصبح نصها: ''**تهيب** بجميع الحكومات أن تجرّم جميع أشكال الاتجار بالنساء والأطفال، ولاسيما الفتيات، وأن تجعل السلطات الوطنية المختصة في بلد المجرم الأصلي أو في البلد الذي حدث فيه الاعتداء تدين وتعاقب جميع المجرمين المتورطين فيه، بمن فيهم الوسطاء، سواء كانوا من أهل البلد أو أجانب، وذلك وفقا للإجراءات القانونية الواجبة، مع ضمان عدم معاقبة ضحايا تلك الممارسات على تعرضهم للاتجار، وأن تعاقب أصحاب السلطة الذين يثبت اعتداؤهم جنسيا على ضحايا الاتجار الذين هم في رعايتهم''.

٣ - وأعربت عن تقدير وفدها لما أبداه المشتركون في تقديم مشروع القرار من مساندة وطول أناة ولما أبداه الشركاء من مرونة. وقالت إنه لما كانت المجموعتان قد بذلتا جهودا شاقة لكفالة تطابق صياغة المشروع مع صياغة الأعوام السابقة، فإنها تثق في أن مشروع القرار سيعتمد بدون تصويت.

٤ - **الرئيس:** أعلن أن بيلاروس والسلفادور وماليزيا وموزامبيق واليابان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/57/L.17 بصيغته المنقحة شفويا.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/57/134 و A/57/138 و A/57/140 و A/57/182 و A/57/205 و A/57/205/Add.1 و A/57/274 و A/57/275 و A/57/277 و A/57/283 و A/57/311 و A/57/311/Add.1 و A/57/323 و A/57/356 و A/57/357 و A/57/369 و A/57/371 و A/57/384 و A/57/385 و A/57/394 و A/57/446 و A/57/484؛ و A/C.3/57/7 و A/C.3/57/L.17)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/57/230 و A/57/284 و A/57/290 و A/57/290/Corr.1 و A/57/292 و A/57/309 و A/57/325 و A/57/326 و A/57/345 و A/57/349 و A/57/366 و A/57/366/Add.1 و A/57/433 و A/57/437 و A/C.3/57/5)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/57/36 وA/57/446)

مشروع القرار *A/C.3/57/L.40*: تعزيز إجراءات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان بتعزيز التعاون الدولي وأهمية اللاانتقائية والحياد والموضوعية

٦ - **السيدة غونزاليز** (كوبا): عرضت مشروع القرار، فقالت إن باكستان والجمهورية الدومينيكية وغانا وكولومبيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وإن السنغال قد انسحبت.

٧ - **الرئيس**: قال إن اللجنة ستستأنف مناقشتها العامة للبنود الفرعية من جدول الأعمال التي هي قيد النظر.

٨ - **السيد المجدوب** (تونس): أعرب عن اقتناعه بأن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تحت قيادة المفوض الجديد السيد سيرجيو دي ميلو ستواصل ممارستها لدورها الرائد الذي قامت به في حماية حقوق الإنسان تحت قيادة السيدة ماري روبنسون. وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده من أجل دحر الإرهاب، الذي ينسحب بآثار رهيبة على حقوق الإنسان. وقد حذرت تونس طويلا من مخاطر الإرهاب وسعت إلى إضفاء التضامن على العلاقات الدولية من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية — منبع الإرهاب — وهي تطالب الآن بعقد مؤتمر عالمي لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك تكون ملزمة لكل الدول، ومن شأنها تيسير الحوار المسؤول الذي يتلافى المكاييل المزدوجة ويحدد معايير مشتركة لمكافحة الإرهاب. وقال إن بلده شديد الالتزام بتنفيذ برنامج عمل ديربان.

٩ - وبالنظر إلى قلق المجتمع الدولي من تواتر انتهاكات حقوق الإنسان وكثافتها، حيث تكون فئات المجتمع المستضعفة هي أكثر ضحاياها، فقد حض الأطراف المتحاربة على احترام حقوق الإنسان وعلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وفقا لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وقال إن تونس تعترض بشدة على انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في الأراضي المحتلة، وتعترض خاصة على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية غير المقبولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأنها تخرج على كل القوانين وتحمل ضمير العالم على شجب العسف الإسرائيلي.

١٠ - وأضاف أن المتابعة الفعالة للاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية أمر لازم يقتضي من المجتمع الدولي أن يؤكد تعهده بتوفير الموارد اللازمة لإقامة مؤسسات وطنية وإقليمية ودولية لحماية حقوق الإنسان، مع العلم بأن العمل المشترك هو خير دليل على أن حقوق الإنسان ملك للجميع ومترابطة وتشكل كلا لا يتجزأ بأوسع معاني الكلمة. وتلك الحقوق حقوق عالمية؛ كما أن للحقوق السياسية والمدينة والاجتماعية والثقافية أهميتها أيضا، ووضع أولويات لها من شأنه أن يقلب آثارها. والحق في التنمية يقع في محور اهتمام تونس بالتمتع الفعلي بحقوق الإنسان. والنظر في أمر تلك الحقوق يتيح الفرصة للتوفيق بين وجهات النظر المتعارضة من خلال تبادل مفتوح وبناء للآراء، مع احترام مبادئ الميثاق والمعايير الدولية، في جو من الاحترام المتبادل. ويمكن لكل المجتمعات أن تتعلم من بعضها البعض.

١١ - وأشار إلى أن تونس تسعى منذ ١٥ عاما إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان وتيسير العملية الديمقراطية. وقد صوت التونسيون قبل ستة أشهر لصالح استفتاء شعبي تاريخي على مشروع واسع النطاق للإصلاح الدستوري لإقامة جمهورية الغد بالنص على حريات بعينها في الدستور، وتضمين النظام السياسي مقومات مثل التصويت بعدم الثقة وتوجيه أسئلة خطية وشفوية، وإعطاء الهيئة التشريعية سلطات أوسع في الرقابة على الحكومة وتشجيع الحوار البرلماني.

١٢ - واستطرد قائلا إنه تم إنشاء مجلس ثان جديد يتيح توسيع نطاق تمثيل مختلف المناطق وقطاعات المجتمع. وقد عززت سلطات المجلس الدستوري وتم توسيعها، ليكون الحكم الذي يفصل في الأمور في كل مراحل الانتخابات البرلمانية والتشريعية، ومن أجل ذلك تم تدعيم الحياد والاستقلال. وهذا الإصلاح يدعم المبادئ الجمهورية بتشجيع تعدد المرشحين لرئاسة الجمهورية، ويكفل في الوقت نفسه إلغاء الرئاسة لمدى الحياة إلى غير رجعة. وقد عدل قانون الانتخابات لكفالة الشفافية في كل مراحل العملية الانتخابية. وذلك الإصلاح الدستوري يشكل جزء من الجهود الرامية إلى تحديث الحياة السياسية وإقامة دولة على أسس شرعية تقود تونس إلى عهد جديد من الحريات والديمقراطية الجمهورية.

١٣ - **السيد تكين** (تركيا): قال إن العام الماضي فرض تحديات جديدة في مجال حقوق الإنسان. فبالإضافة إلى الآثار التي ترتبت على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن عمليات الهجوم في بالي وأزمة أخذ الرهائن في موسكو أبرزت التهديد الذي تتعرض له حقوق الإنسان من الإرهاب. على أن تلك الأحداث لا ينبغي أن تتخذ ذريعة للحد من الحقوق والحريات الأساسية. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان تفرخ الكراهية والامتعاض ثم العنف في خاتمة المطاف. وأعرب عن الاستياء من التحاملات التي تقوم على أساس الدين والأصل الإثني والوطني والعرقي التي لوحظت في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. وقد أصبح أمن العالم واستقراره يعتمد الآن أكثر من وقت مضى على العمل من أجل نشر المساواة والتفاهم والتسامح واحترام كرامة الإنسان وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم بهدف كسر حلقة العنف.

١٤ - وأضاف أن الدول وإن كانت تقع على عاتقها المسؤولية الأولى عن ممارسة حقوق الإنسان، فإن تلك الحقوق تكتسب في عالم اليوم أبعادا دولية. وقد شرع بلده في إجراء عملية إصلاح شاملة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وهي عملية اكتسبت قوة دفع جديدة أثناء العام الماضي. فقد اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ مجموعة شاملة من التعديلات الدستورية، أدخلت أحكاما جديدة لتقوية الضمانات القائمة في طائفة من المجالات. والقانون المدني الجديد تتجلى فيه تحسينات في مجال المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الطفل، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وقد تبع ذلك في عام ٢٠٠٢ سن ثلاث مجموعات تشريعية تنسيقية حققت تمشي عدد من القوانين مع التعديلات التشريعية. وتضمنت الإنجازات الأساسية للمجموعة الأخيرة إلغاء عقوبة الإعدام، التي كانت موقوفة من الناحية الفعلية منذ عام ١٩٨٤. كذلك رفعت القيود القانونية التي كانت مفروضة على تعلم لغات شتى، وأدخل على قانون الجزاءات تعديل يوسع نطاق حرية التعبير، تمشيا مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

١٥ - وأوضح أن اللجنة الوطنية لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تنهض بدور محوري في التوعية بحقوق الإنسان من خلال التعليم. إذ تقدم مقررات دراسية إلزامية بشأن حقوق الإنسان وذلك في المدارس الابتدائية وأكاديميات الشرطة وبرامج التدريب على الخدمة المدنية، كما تقدم مقررات دراسية اختيارية في المدارس الثانوية، وأُنشئت مراكز إضافية لحقوق الإنسان في الجامعات. وعلاوة على ذلك، أدخلت في الآونة الأخيرة تعديلات قانونية على معاهد التدريب في مجال إنفاذ القوانين والمجال القضائي. كما أن البلد يقوم مع مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي بتقديم مشاريع مشتركة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لقوات الأمن والقضاة والمحامين والأشخاص الذين يقدمون التدريب في مواضيع حقوق الإنسان.

١٦ - وذكر أن تركيا، وهي عضو في معظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، تقوم حاليا باتخاذ إجراءات الانضمام إلى بقية تلك الاتفاقيات. وقد صدقت في الآونة الأخيرة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعملية التصديق على العهدين الدوليين تسير قدما. وتركيا بلد من ٣٩ بلدا أصدر دعوة مفتوحة للجنة حقوق الإنسان بشأن الإجراءات والآليات الخاصة، وقد تلقت زيارة من المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام بلا محاكمة أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، ومن المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، و ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، ومن المتوقع أن تزور البلد قريبا المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة. كما أن أبواب البلد مفتوحة أمام الزيارات التفتيشية الفجائية التي تتم بموجب الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان.

١٧ - وأعلن أن القضاء المستقل، ووسائل الإعلام الحرة المتوثبة نشاطا، والمنظمات غير الحكومية، وزيادة الوعي العام، ومراعاة الدولة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان أمور لها دور محوري في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وستضاعف تركيا جهودها لقطع خطوات أخرى في هذا المجال، وهي تحث نقادها على الاعتراف بما يتم إحرازه من تقدم ملحوظ. وأضاف أن ما من بلد له سجل ناصع لا تشوبه شائبة في مجال حقوق الإنسان، ولكن من واجب المجتمع الدولي بأسره أن يدعم أعلى مستويات ممكنة لحقوق الإنسان.

١٨ - **السيد القادري** (المغرب): قال إن الأمم المتحدة، بما عقدته من مؤتمرات قمة ومؤتمرات رئيسية ودورات خاصة، وبما اعتمد تحت رعايتها من صكوك بشأن حقوق الإنسان، قد أوحت باحترام شخص الإنسان وأعانت النضال من أجل صد أي اعتداء على كرامة الإنسان وحقه في التمتع بحياة كريمة. ورغم أن التقدم المحرز في هذا الميدان كان له أثر هائل على الخطط الوطنية والدولية، فإن مظاهر العنصرية وما يتصل بها من شرور لا تزال مستمرة، انتهاكا لأبسط الحقوق السياسية والاجتماعية الاقتصادية. وإن كل الحقوق سواء وتشكل كلا لا يتجزأ ويجب أن تتوفر لها الحماية من الجميع تحقيقا للأهداف التي حددتها الأمم المتحدة، ولا سيما مرامي الإعلان بشأن الألفية. وحيث أن تنمية الحقوق المدنية والسياسية تتوقف على القيام في الوقت نفسه بتنمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمن واجب المجتمع الدولي أن يعطي أولوية للحق في التنمية من أجل سد الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأمم، والتخفيف من الآثار السيئة للعولمة، ومضاعفة فرص البلدان النامية في الأسواق العالمية لكي تتمكن من تحسين مستوى المعيشة فيها.

١٩ - وأشار إلى أن المغرب جعلت حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد عمادا لسياستها الوطنية، اقتناعا منها بأنه لن يتسنى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا تمتع مواطنوها تمتعا تاما بالحقوق المدنية والسياسية التي تمكنهم من المشاركة في الحياة العامة بحماس. وقد نصت ديباجة دستور المغرب على هذا الالتزام، وأدى ذلك إلى انضمام البلد إلى مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتجلى في جهود البلد التي استهدفت توفيق مجموعة قوانينها مع تلك الصكوك. وتم إنشاء هيئات للتنفيذ والمراقبة، ومن ذلك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تعرض لعملية إصلاح شاملة في الآونة الأخيرة، ولجنة تعويض ضحايا الاختفاء الجبري والاحتجاز التعسفي، ومكتب أمين للمظالم. ويضم البرلمان حاليا ٣٥ عضوا من النساء، تشغل ثلاث منهن مناصب حكومية، وتم إجراء إصلاحات في كل مناحي الحياة العامة.

٢٠ - وأضاف أن السلطات قد بذلت كل ما في وسعها من أجل تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ويجري في جميع أنحاء البلاد منذ العام الدراسي

٢٠٠٢ تنفيذ برنامج وطني لحقوق الإنسان وضع في عام ١٩٩٤ ونص على إدخال التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهج الدراسي. وأنشئ مركز للتدريب والإعلام بشأن حقوق الإنسان بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقال إن المغرب تطالب المجتمع الدولي بأن يفعل كل ما في استطاعته من أجل كفالة تمتع المهاجرين بحقوقهم بغير قيود، حيث أنهم لا يزالون هدفا للعنصرية وكره الأجانب بالرغم من أن العالم يتزايد ترابطا. ولقد كانت المغرب من أول البلدان التي صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي تناشد سائر البلدان أن تفعل نفس الشيء، حيث أن الأمر يحتاج إلى تصديق واحد آخر لكي يبدأ نفاذ مفعولها.

٢١ - وأعلن أن وفده يؤيد تماما إعلان وبرنامج عمل ديربان وينادي بتنفيذهما التام. وقد وقع بلده اتفاقا مع المنظمة العالمية للهجرة لإنشاء مركز لحقوق الإنسان لتعزيز احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وتزويدهم بالمساعدة القانونية إذا تعرضت حقوقهم للانتهاك، وتدريب خبراء حقوق المهاجرين والمسؤولين المغاربة العاملين في ذلك الميدان. وختاما، ناشد المجتمع الدولي أن يقنع إسرائيل بإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية، حيث أنه أدى إلى موجة جديدة وغير مسبوقة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبأن تتقيد بأحكام القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيد زاكهيوس** (قبرص): قال إن الهيئات القضائية وسائر الهيئات الدولية قد شددت مرارا على مسؤولية تركيا وحدها عن انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي ترتكب في قبرص. ولم تنفذ تركيا بعد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادر في عام ٢٠٠١، الذي قضى بإدانتها بارتكاب ١٤ انتهاكا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمفقودين، كانت التهمة هي التخلف عن إجراء تحقيق حقيقي وجدير بالثقة، يشمل إخراج الجثث من القبور للتحقق من سبب الوفاة وفحص دنا (DNA) رفات المفقودين الذين اختفوا في ظروف مشبوهة، وإبلاغ أقاربهم بالنتائج. وحكومته تحث أيضا السلطات القبرصية التركية على أن لا تحظر على أقارب المفقودين القبارصة الأتراك إعطاء عينات من الدم لهذا الغرض.

٢٣ - وفيما يتعلق بممتلكات المشردين، قال إن السياسة الرسمية التركية التي تحرمهم من حق العودة إلى ديارهم يجري إعمالها عن طريق القيود المشددة التي تفرض على زيارة الشمال من جانب القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجنوب، كما يجري انتهاك حقوق الأشخاص أصحاب الممتلكات - سواء بالتملك أو بالوراثة - الواقعة في الشمال بدون منحهم تعويضات. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية في عام ١٩٩٦ قرارا بالغ الأهمية بموجب الاتفاقية الأوروبية لم يجر تنفيذه بعد، حتى بعد أن أصدر مجلس وزراء مجلس أوروبا ثلاثة قرارات مؤقتة في هذا الشأن. ويجري بانتظام حرمان القبارصة اليونانيين في شمال قبرص من حقهم في التمتع بالخصوصية. والطائفة القبرصية اليونانية في كاباس تعيش في أحوال متدنية وتُفرَض قيود على حرية أفرادها في الحركة. وتتعرض الكتب التي تستعمل في مدارسهم الابتدائية للرقابة الشديدة ولا توفر لهم مرافق مناسبة للتعليم الثانوي.

٢٤ - وأضاف أن المدنيين القبارصة الأتراك يحاكمون أمام محاكم عسكرية، ويتم الحد بشدة من حرية الصحافة في ظل نظام يخضع في معظمه لسيطرة العسكريين الأتراك. وقد فصلت مدرسة قبرصية تركية من عملها لانتقادها للنظام، وتعرض للمضايقة الصحافيون الأتراك والنقابيون الذين تظاهروا احتجاجا على فصلها. وكثيرا ما يحظر على القبارصة الأتراك المشاركة في الاحتفالات المشتركة بين الطائفتين القبرصيتين، وحكم على بعضهم بالسجن. وقد أبلغ مقرران متتاليان لمجلس أوروبا عن محاولات تمت لتغيير

التراث الديمغرافي والثقافي للمنطقة عن طريق وجود الجيش التركي وتدفق المستوطنين إليها، الذين يعمل إعطاؤهم الجنسية على إقامة حاجز آخر أمام التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض للصراع في قبرص. ومثل هذه السياسة، التي أعيد تأكيد أنها تشكل جريمة بموجب القانون الدولي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، سياسة لا يمكن التسامح بشأنها كما لا يمكن إضفاء الصفة القانونية على نتائجها بأثر رجعي. وحل مشكلة قبرص يجب أن يكون قائما على قرارات مجلس الأمن وأن يرد لكل القبارصة ما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية في قبرص كبلد معاد توحيده وغير محتل واتحادي، ومتمتع بعضوية الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - **السيدة دافتيان** (أرمينيا): قالت إن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون شروط أساسية للسلام والأمن أصبحت تتزايد أهمية في مواجهة التحديات الجديدة في العالم المعاصر المصطبغ بالعولمة. ومن تلك التحديات بلاء الإرهاب المقيت، الذي يستوجب الإدانة من الجميع. على أنه يجب تلافي الإفراط في التصدي للإرهاب إلى درجة تؤدي إلى إدامة الكراهية والعنف، وينبغي أن لا يتخذ هذا التصدي وسيلة لقمع المعارضة المشروعة، أو كبت الحريات الأساسية أو الرجوع عن ما أحرز من تقدم هائل. وأضافت أنها توافق المفوض السامي لحقوق الإنسان في أن أمن العالم يجب أن يقوم على أساس من حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية.

٢٦ - وأوضحت أن حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر جوهري في مواجهة تحديات العولمة وكفالة تقاسم الجميع لفوائدها. ومن ثم فإن الحق في التنمية حق حاسم الأهمية، وأعربت عن تقديرها الشديد للأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها وسيلة لإعمال ذلك الحق، وعن ترحيبها بالتزام المفوض السامي بتلك المسائل. وقالت إن احترام حقوق الإنسان معناه التسامح والفهم ورحابة الصدر، وينبغي أن لا يدخر جهد لكفالة أن يكون التنوع مصدرا للقوة والإلهام لا مصدرا للخوف وعدم الثقة. وأوضحت أن أرمينيا ملتقى للحضارات ولذلك قالت إنها ترحب بالحوار بين الحضارات. وأشارت إلى أن مؤتمرا بشأن هذا الموضوع سينظم بالاشتراك مع حكومتها وحكومة جمهورية إيران الإسلامية في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٢٧ - واستطردت قائلة إن ضمانات حقوق الإنسان تعزز الاستقرار والأمن بتقليل احتمالات وقوع صراعات اجتماعية وسياسية عنيفة. والخليط الإثني وتاريخ الصراع في منطقة مثل جنوب القوقاز يبرزان الحاجة إلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وأعربت عن الأمل في أن تكون جارات أرمينيا معتنقة لهذا الرأي أيضا لأن الجماعة أو الحكومة التي تسئ معاملة شعبها لا يمكن أن تكون شريكة يمكن أن يعول عليها الآخرون. وقد التزمت أرمينينا منذ حصولها على الاستقلال بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واضطلعت بإصلاحات هامة، كوفئت عليها بعضوية مجلس أوروبا في عام ٢٠٠١. ويجري عمل إصلاحات تشريعية وقضائية أخرى ترمي إلى جعل المؤسسات الوطنية متمشية مع القواعد الدولية. وأعلنت أن حكومتها ستواصل جهودها لكي تكون على مستوى الالتزامات التي تعهدت بها ولكي تكفل التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

٢٨ - تولى الرئاسة السيد موريكاوا، نائب الرئيس (اليابان).

٢٩ - **السيد كيريم** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن عام ٢٠٠٢ عام حفل بالتحديات في مجال حقوق الإنسان، كما شهد وقوع تطورات إيجابية وظهور اتجاهات تبعث على القلق. فقد وضعت الأحداث المأساوية

التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر الإرهاب في صدر جدول الأعمال الدولي. وإذا كان من المهم مكافحة الإرهاب بقوة، فإن إدخال بعض الدول العمل بسياسات يمكن أن تؤدي إلى قمع الحقوق والحريات الأساسية يشكل نهجا بالغ الخطورة. إذ يتعين احترام مبدأي التناسب وحكم الضرورة كما يجب عدم تطبيق معايير مزدوجة عند التعامل مع التطرف السياسي والإرهاب. واستشهد بتجربة بلده في هذا المجال، مشددا على أنه يمكن دائما إيجاد حل سياسي لأية مشكلة.

٣٠ - واستطرد قائلا إنه ولئن كان من المهم أن يتم التصديق من جانب جميع الدول على المعاهدات الرئيسية الست لحقوق الإنسان، فإنه من الأهم كفالة التنفيذ التام والفعلي لأحكامها. وينبغي إعطاء الأولوية لإيجاد وتعزيز آليات لرصد تنفيذ الالتزامات التي تم القبول بها، بينما ينبغي أن تشدد صكوك حقوق الإنسان التي تبرم مستقبلا على الشفافية والتعاون لا على النطق بالإعلانات والالتزامات. ومثال ذلك أن اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب من شأنه أن يشكل خطوة هامة إلى الأمام. وإنشاء آلية رصد لكفالة القيام بزيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز من شأنه أن يقدم مساهمة جوهرية في منع التعذيب. وأعلن أن وفده سيصوت لصالح اعتماد البروتوكول الإضافي في الجمعية العامة، ويحث كافة الوفود على أن تقتدي به.

٣١ - وأضاف أن وفده يؤيد كل التأييد الجهود الرامية إلى تعزيز أنشطة المنظمة في مجال حقوق الإنسان، ويترقب باهتمام صدور التقرير القادم للمفوض السامي لحقوق الإنسان بشأن إجراءات الإبلاغ المبسطة الجديدة وبشأن زيادة فعالية وتحسين الإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان. كما أنه يؤيد طلب المفوض السامي زيادة موارد الميزانية المخصصة للمفوضية بنسبة ١,٥٤ في المائة. وقال إن مبدأ سيادة القانون مبدأ أساسي لحقوق الإنسان وما من شيء أكثر تهديدا لسيادة القانون من الإفلات من العقاب. ولذلك فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يمثل انتصارا حقيقيا على ظاهرة الإفلات من العقاب وخروجا على نظرة ضيقة إلى سيادة الدولة في مواجهة الانتهاكات الجذرية لحقوق الإنسان. وستسعى حكومته إلى منع الجرائم التي تقع تحت طائلة اختصاص المحكمة، وستساعد في وضع حد لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. وذكر أنه يجري حاليا وضع الإجراءات الداخلية اللازمة لتنفيذ الالتزامات النابعة من نظام روما الأساسي.

٣٢ - وأشار إلى أن المسؤولية الأولى عن إعمال حقوق الإنسان فعليا تقع على عاتق الدول، وتأمين سيادة القانون يتطلب الالتزام التام على الصعيد الوطني. ومن الضروري أن تكون هناك سياسة قوية وطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات قوية لحقوق الإنسان. وقد استهدت حكومته بتلك المبادئ فحققت النجاح في فض الصراع المسلح الذي كان دائرا قبل عام، والذي هدد الديمقراطية والتعايش بين المجموعات الإثنية. وتم تنظيم الانتخابات البرلمانية الأخيرة كما تم إجراؤها وفقا للمعايير الدولية والقيم الديمقراطية، الأمر الذي يشهد على التزام البلد بالديمقراطية وحكم القانون، ويعيد تأكيد نضج مجتمع مقدونيا واحتلاله مكانه كعضو يتمتع بالندية والاحترام في الأسرة الأوروبية. وفي ذلك السياق، عبر عن ترحيبه بالتقدم المحرز في التصديق على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم بين حكومته والاتحاد الأوروبي.

٣٣ - ووصف المسائل الجنسانية بأنها مسائل ذات أولوية وأعرب عن ترحيبه بارتفاع نسبة النساء الأعضاء في البرلمان من ٧,٥ إلى ١٧,٥ في المائة. وقال إن حكومته ستقوم في عام ٢٠٠٣، في سياق المشاريع الإقليمية لمجلس أوروبا، باستضافة المؤتمر الوزاري الأوروبي للمساواة بين المرأة والرجل. كما أن المجتمع المقدوني يقدر التعدد الثقافي، والحكومة ملتزمة بحماية التراث المشترك والقيم المشتركة لمختلف الثقافات في مجتمع مقدونيا المتعدد الثقافات. وقال

إن بلده، إذ وضع في اعتباره أهمية الحوار والتفاهم المشترك، فإنه سيقوم، في عام ٢٠٠٣، في سياق سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باستضافة محفل إقليمي حول الحوار بين الحضارات.

٣٤ - **السيدة أستانه بانو** (ماليزيا): أعربت عن القلق لأن حقوق الإنسان كانت أول ضحية للتدابير الجديدة الصارمة لمواجهة الإرهاب. فلقد عادت العنصرية في الغرب إلى الانتشار من جديد كما يشهد على ذلك نمو الأحزاب السياسية التي يقضي منهاجها بمكافحة الهجرة. واتخذت بلدان متقدمة كثيرة من مكافحة الإرهاب ذريعة لكي تقرر العمل بسياسيات تقييدية للهجرة وتطبيق تدابير وحشية ضد المهاجرين وملتمسي اللجوء. وكانت الدول التي صورت نفسها على أنها نصيرة للحرية والديمقراطية هي أول من ينال من هذين المبدأين. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الأمين العام قال إن تحقيق الأمن ينبغي ألا يكون على حساب حقوق الإنسان. وفي الأوقات العصيبة يجب إيلاء اهتمام خاص لاحترام القواعد والمعايير الدولية. ولا ينبغي للبلدان الديمقراطية أن تحد من الحرية بحجة حماية الحرية. وينبغي لكل الدول أن تعيد النظر في سياساتها وأحكام قوانينها لكفالة تطابق ما تتخذه من إجراءات محليا مع ما يصدر عنها من أقوال في المحافل الدولية.

٣٥ - وأعلنت أو وفدها يشاطر المفوض السامي قلقه إزاء الفقر في العالم، وفي ذلك السياق أشارت إلى أن منظمة الأغذية والزراعة قد حذرت من أن الجوع وسوء التغذية يزدادان في صفوف الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى زيادة حالات المواليد منخفضي الوزن وإلى زيادة مذهلة في معدل المواليد الموتى. ونتيجة للحصار الإسرائيلي أصبح الملايين يعيشون في فقر مدقع ويتهددهم انعدام الأمن الغذائي والكوارث. ولو كان ما يحدث قد وقع في أي مكان آخر من العالم لكانت الأمم المتحدة قد تدخلت، وتساءلت متى ستتقدم مفوضية حقوق الإنسان لحماية أبسط حقوق شعب طالت مقاساته تحت وقر هذه الظروف البالغة الصعوبة.

٣٦ - وتطرقت إلى الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، فأشارت إلى أن التقارير المقدمة إلى اللجنة تضمنت ما لا يقل عن أربع إشارات إلى التكتل في التصويت، ولكن لم تبذل أية محاولة لتفسير السبب في أن أكثر من نصف أعضاء اللجنة رأوا من الضروري معارضة بعض القرارات. وبالرغم من أن الدول الأعضاء ظلت طويلا تشدد على أهمية الحوار البناء والتعاون بدلا من المواجهة في مجال حقوق الإنسان، فلا تزال بعض الدول تطرح قرارات تستهدف بلدانا بعينها. وزيادة الاتجاه إلى التكتل في التصويت لا ينهض دليلا على رفض الدول لكون أن حقوق الإنسان ملك للجميع وإنما على رفضها لصحة قرارات تستهدف بلدانا بعينها ولممارسة التشهير بدول بالاسم. وأعربت عن الأمل في أن تكون دورات اللجنة مستقبلا أكثر توخيا للبناء وأقل اتساما بالمناورات السياسية.

٣٧ - **السيدة لومبان توبينغ-كلاين** (سورينام): شددت على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان باعتباره أداة قوية لمواجهة الظلم والجور والإيذاء. وأعلنت أن وفدها قدم مشروع قرار بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وطلبت من الوفود أن تؤيد تلك الوثيقة، التي تشدد على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان بوصفه عنصرا رئيسيا في التنمية. وقالت إنه ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تواصل تشجيع عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤). وفي هذا الشأن، نوهت بعلاقة العمل الجيدة القائمة بين وفدها والحركة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي يهدف برنامجها المسمى مدن حقوق

الإنسان إلى النهوض بجميع حقوق الإنسان من أجل تحسين رفاه شعوب العالم.

٣٨ - وأوضحت أن عملية النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك القرارات بشأن حالة حقوق الإنسان في بلدان معينة، ينبغي أن يراعى فيها أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية تشكل كلا مترابطا لا يتجزأ. وينبغي تكريس اهتمام خاص للنهج القائم على حقوق الإنسان للحد من الفقر في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الرامية إلى التمكين للفقراء، وطلبت من مؤسسات بريتون وودز أن تكرس مزيدا من الاهتمام للعلاقة بين الفقر وحقوق الإنسان. ويجب أيضا تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الرئيسية والمرامي الإنمائية للألفية. على أن الأمر سيستلزم موارد جديدة، وعلى البلدان المتقدمة أن تبلغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إنها تتوقع من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي أنشئ حديثا، أن يقوم بدور هام في الجهود الإنمائية.

٣٩ - وختاما، وجهت انتباه اللجنة إلى صك هام لحقوق الإنسان في الأمريكتين، ألا وهو الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، الذي اعتمدته منظمة الدول الأمريكية في ليما يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو نفس اليوم الذي أبرزت الأحداث الفاجعة التي وقعت فيه الترابط القائم بين الأمن والأسباب الجذرية للصراع وحقوق الإنسان.

٤٠ - **السيد تساموليس** (اليونان): أعرب عن القلق لاستمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في قبرص، بالرغم من القرارات العديدة لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان، التي تتجاهلها تركيا التي تحتل ٣٧ في المائة من الجزيرة. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإدانة تركيا بارتكاب انتهاكات للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، كما أن الإدارة المحلية التركية تفرض سلسلة من القيود على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص الأمر الذي ينال بشدة من قدرتها على القيام بولايتها. ويتعرض تراث الجزيرة للانتهاك بانتظام وتعمدا، بما في ذلك تدمير ما يربو على ٥٠٠ كنيسة أرثوذكسية يونانية وسرقة أعمال فنية لا تقدر بثمن. ومحاولة لتغيير التوازن الديمغرافي في الجزيرة، تم انتزاع ١١٠ ٠٠٠ مستوطن من البر الرئيسي لتركيا بطريقة غير مشروعة منذ عام ١٩٧٤ ومنحت لهم ممتلكات اغتصبت من القبارصة اليونانيين بعد طردهم.

٤١ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من كل النكسات، فإن استئناف المحادثات في كانون الثاني/يناير قد هيأ فرصة جديدة للتوصل إلى تسوية لمشكلة قبرص. ولسوء الحظ، فإن آفاق المستقبل لا تدعو إلى التفاؤل بعد مفاوضات مباشرة استمرت ثمانية أشهر. وتعتقد حكومته أن التسوية يجب أن تكون قائمة على قرارات مجلس الأمن التي تنص على وجود دولة وحيدة ذات سيادة واحدة وشخصية دولية واحدة، تتألف من طائفتين متساويتين سياسيا داخل اتحاد فدرالي. وحيث أن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي وشيك الوقوع، فإن التسوية ينبغي أيضا أن تكون متمشية مع مبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه. وقال إن وفده يؤيد كل جهد من جانب الأمين العام يستعمل فيه مساعيه الحميدة، بروح من استهداف الحل الوسط، لسد الفجوة بين الأطراف. ويجب انتهاز فرصة تحقيق تسوية.

٤٢ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن وفده كان يأمل أن تكون المناقشة في اللجنة مستندة إلى مبادئ التضامن والتعاون والاحترام المتبادل، ولكن مما يؤسف له أن بعض الوفود، ومنها وفدا كندا والنرويج، أدلت ببيانات هجومية وسلبية. وما محاولات تلك

الوفود فرض نموذج وحيد لمراعاة حقوق الإنسان إلا دليل على أنها لم تقر بمبادئ الشمول والنزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية.

٤٣ - وأضاف أن بعض الوفود طبقت معيارا مزدوجا عندما بدأت مناقشة انتهاكات بلدانها لحقوق الإنسان. ففي كندا، مثلا، تثور مخاوف جدية بشأن التمييز ضد السكان الأصليين والمهاجرين. فشعب الإنتويت وسائر الجماعات الأصلية في كندا تواجه الوقوع إما فريسة للاستيعاب أو فريسة للفقر. وقد قوبلت مطالبات الجماعات المحلية بأراضيها الموروثة بقمع الشرطة وإجبار السكان على النزوح. ويجري الحد من الحقوق الأساسية بدعوى مكافحة الإرهاب. كذلك تناقلت التقارير وقوع تمييز ضد النساء والمعوقين وجماعات السكان الأصليين في النرويج. ويتعرض الأشخاص الذين لا يتمتعون بحق المواطنة للتمييز في الحصول على العمل والمسكن والتعليم والخدمات الصحية. كما يثور القلق إزاء الارتفاع المفاجئ في الشعور بالعداء تجاه المسلمين، حيث أدى ذلك إلى مقتل بعض المهاجرين ويجري التعبير عنه في شعارات عنصرية في الحملة الانتخابية. ولا يمكن لكوبا البتة أن تقبل أية محاولة لتحويل الحوار الدولي بشأن حقوق الإنسان إلى أداة لممارسة الهيمنة.

٤٤ - **السيد ريداي** (أثيوبيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن بلده يتلقى النقد بصدر رحب وهو على استعداد دائما للتعلم من البلدان الديمقراطية المتقدمة. وبلده، شأنه شأن أي بلد ديمقراطي آخر، يواجه تحديات في التنفيذ، ولذلك فقد طلب المساعدة في مجال بناء القدرات. وأشار إلى ما ذكر من أن معركة نشبت بين عصابة مسلحة ذات بواعث سياسية والشرطة، وقال إن الشرطة قامت في تلك الواقعة باتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الحالة. على أنه من الصحيح أن إثيوبيا ليست لديها قوة شرطة مدربة لمكافحة الشغب وستكون ممتنة لأية مساعدة تقدم لها في توفير ذلك التدريب. أما المزاعم التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الجيش في الجنوب فهي مزاعم اختلقها مجلس حقوق الإنسان، الذي ينطق باسم الجماعات المعارضة ومن الواضح أنه متحيز. وأكد لوفد كندا أن الحكومة تأمل أن لا تتكرر تلك الأحداث وأن تتسنى محاكمة مرتكبيها.

٤٥ - **السيدة فام ثي كيم أنه** (فييت نام): تكلمت ممارسة لحق الرد، فتناولت ما جاء في البيان الذي أدلت به كندا من أن عددا كبيرا من سكان الجبال غادر إلى كمبوديا بسبب سوء الأحوال المعيشية، وردت على ذلك بالقول إن الحكومة تفعل كل ما في وسعها في هذا الشأن بقدر ما تسمح لها به مواردها المحدودة، ولكن هناك على الأقل ١ ٠٠٠ قرية يعمها الفقر المدقع، ولم يقدم المجتمع الدولي موارد للقضاء على الفقر. كما أن هناك عوامل خارجية كان لها تأثير أيضا في ما قرره سكان الجبال من مغادرة البلد. وتتعاون حكومتا فييت نام وكمبوديا في كفالة إعادة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم اختيارا والمحافظة على كرامتهم.

٤٦ - **السيد كيتشن** (زمبابوي): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن المناقشة بشأن حقوق الإنسان تستغل لمآرب سياسية. فالوفود تدلي بتعليقات على البلدان التي تُكِن تلك الوفود الكراهية لقادتها، ولكنها لا تفوه ببنت شفة عن الحالة في بلدانها هي. وأضاف أن الديمقراطية تسير سيرا حسنا في زمبابوي وأن فيها معارضة قوية. على أن بلدانا معينة تكن الكراهية للرئيس موغابي ووجهت انتقادات للانتخابات التي جرت في الآونة الأخيرة. وفي نظر تلك الوفود فإن الانتخابات الوحيدة التي يمكن أن توصف بأنها ''حرة ونزيهة'' هي الانتخابات التي تتمخض عن نتائج على هواها.

٤٧ - واستطرد قائلا إن برنامج الإصلاح الزراعي يشكل محاولة للانتصاف من التراث الاستعماري. والحكومة تقدر ما تلقته من مساعدة لمعالجة الأزمة الإنسانية، ولكنها لن تستغل الغذاء كأداة سياسية. ولدى زمبابوي أيضا صحف متقدة النشاط تتمتع بالاستقلال والحرية، وواقع الأمر أن الكثير من المعلومات المضللة التي وردت على لسان عدد من الوفود قد نشر في تلك الصحف. وأخيرا، قال إن وفده يحث على إبعاد السياسة عن مسائل حقوق الإنسان.

٤٨ - **السيد تامير** (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن أما إسرائيلية وطفليها قتلوا في بيتهم قبل ثلاثة أيام؛ وكان مرتكب تلك الجريمة عضوا في منظمة فتح. ولقد أدانت السلطة الفلسطينية عملية القتل المذكورة وقالت إنها ستجري تحقيقا بشأنها. وأضاف أن وفده ينتظر نتائج ذلك التحقيق ويأمل تقديمها قبل نهاية الدورة الحالية للجنة.

٤٩ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إنها تريد أن تصحح البيان الذي أدلى به ممثل كندا في إطار البند ١٠٩ (ج) من جدول الأعمال، حيث جاء فيه بحجة مباغتة مالأ فيها جيش المقاومة الرباني بدلا من أن يدين ما يرتكبه من فظائع. وأضافت أن الحكومة، بدافع من التزامها بإنهاء المعاناة التي استمرت في شمال أوغندا طوال ١٦ عاما، تقوم باتخاذ خطوات عاجلة ولكن حذرة لإنقاذ أطفالها من فظائع مثل الاختطاف والاغتصاب والاسترقاق، بل أن رئيس البلد نقل مقره إلى تلك المنطقة تحقيقا لتلك الغاية. وحيث أن أوغندا لا يمكنها أن تتسامح بشأن تلك الحالة، خاصة وأنها تؤدي أيضا إلى عمليات نزوح داخلية واسعة النطاق وتبث الخوف في نفوس الناس على حياتهم، فإنها ستواصل بلا هوادة جهودها الرامية إلى إعادة تهيئة بيئات مشمولة بالحماية تساعد على نماء الأطفال وإلى العمل على إطلاق سراح كل الأطفال المخطوفين. ومن اللازم تدعيم الحقوق الأساسية للأطفال، ومنها توفير الحماية والرعاية في أوقات التهديد بالمقاومة.

٥٠ - وحثت حكومة كندا على أن تساعد في حل المشكلة بإيفاد ممثلين لزيارة شمال أوغندا لجمع معلومات مباشرة بدلا من الإدلاء بأقوال لا لزوم لها. وقالت إن أوغندا رغم ما شاب تاريخها من أخطاء قد غدت الآن بلدا يكفل دستورها كل الحريات ويجري فيه اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد. ولذلك فمما يثير خيبة أمل بالغة أن يعمد ممثل كندا إلى عرض الحالة بصورة غير صحيحة. وأعلنت أن أوغندا لن تحيد عن التزامها بحماية حقوق الإنسان لكل مواطنيها وتمتعهم بها.

٥١ - **السيد أندرابي** (باكستان): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن ممثل كندا عمد أيضا إلى الإدلاء بتعليقات مثيرة للاعتراض بشأن حالة حقوق الإنسان في باكستان. وأضاف أنه يرفض أن تنتحل كندا لنفسها الحق في الجلوس على منصة القضاء والحكم على بلدان يشير ظاهر الأمر إلى أن اختيار كندا وقع عليها بدافع من موقف يعبر بشدة عن نزعة إمبريالية في مجال حقوق الإنسان. وباكستان ليست مطالبة بأن تقدم لأي بلد آخر تبريرا لسجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وما جاء في بيان كندا معيب للغاية من حيث القصد ومن حيث المحتوى، إذ أن فيه تجاهلا للطائفة العريضة من المبادرات الباكستانية بصدد النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها. وقد تركز بيان كندا على مثالب متصورة بالنسبة لباكستان، ولكنه تجاهل في الوقت ذاته حالة حقوق الإنسان في كندا كما يشهد عليها تقرير هيئة العفو الدولية لعام ٢٠٠١، الذي أشار إلى المعاملة الوحشية غير المبررة التي يلقاها المتظاهرون والسكان الأصليون بوجه خاص من أفراد قوة الشرطة الكندية، الذين يفلتون من العقاب في معظم الأحوال.

٥٢ - واسترسل قائلا إن البيان الذي أدلى به ممثل كندا، وهو بيان لا يمكن التعويل عليه مطلقا، قد اختص باكستان بالنقد، في حين فاته تماما أن يشير إلى المذبحة التي وقعت في العام الماضي وراح ضحيتها مئات من المسلمين في الهند، وإلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في كشمير التي تحتلها الهند. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة القضاء على التمييز العنصري أعربت عن القلق، في الفقرتين ٣٣٣ و٣٣٤ من تقريرها (A/57/18)، للمعاملة التي يلقاها في داخل نظام العدالة الكندي السكان الأصليون والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي وآسيوي، والتمييز الذي تتعرض له تلك الأقليات في ميدان العمالة. وحيث أن البيان الذي أدلت به كندا يفتقر إلى معايير الموضوعية، فإنه لا يدل على الجهل فحسب، ولكنه يتسم أيضا بالمبالغة وتشويه الحقائق والأقوال الانتقائية بدافع من انعدام الشجاعة الأدبية، وكلها من الملامح المميزة لصحافة الإثارة. وبالتالي فإنه لا يتردد في رفض ذلك البيان المثير برمته.

٥٣ - **السيد تكين** (تركيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه فوجئ على نحو غير مستحب باللغة التي استعملها ممثل اليونان في بيانه. وقد كان يتوقع أسلوبا أكثر استقامة، وبخاصة لأنه قد تم بالأمس فقط داخل إطار الأمم المتحدة التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وعوضا عن ذلك، فإن الموقف الذي تم التعبير عنه يثير الشكوك في صدق اليونان بصدد الجهود المبذولة حاليا من أجل حل المشكلة. وكان الأجدر اتخاذ موقف أكثر استهدافا للبناء هو تشجيع القيادة القبرصية اليونانية على الانخراط بجدية في عملية المصالحة. على أن السلطات القبرصية التركية ستقوم في الوقت المناسب بالإدلاء بتعليقات أخرى على البيان. وإلى أن يتم ذلك، شدد على أن حل المشكلة القبرصية لن يكون على يد محكمة العدل الأوروبية، وحث كل الأطراف على الامتناع عن الإدلاء باتهامات هدامة وعن تكرار نفس المزاعم في وقت انبعثت فيه الآمال في التوصل إلى تسوية.

٥٤ - **السيدة سيلو** (النرويج): تكلمت ممارسة لحق الرد، فأعادت تأكيد ما سبق لوفدها أن قاله من أن الإعمال والاحترام التامين لحقوق الإنسان تحد تجابهه كل الدول، ومن ثم ينبغي لها أن تسعى إلى تحسين أحوال حقوق الإنسان فيها. وقالت إن كل البلدان، ومنها بلدها، لا يمكنها أن تفلت من ذلك التحدي، وإنها تريد أن تطمئن وفد كوبا إلى أن النرويج تكرس اهتماما جادا لكثير من المسائل والمشاكل التي أوجزها في رده على بيانها السابق. وأعادت أيضا تأكيد رأيها في أن كل بلد تقع على كاهله مسؤولية والتزام بحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولفت الانتباه إلى أية حالة تثير القلق. وكل ما أرادته حكومتها هو مجرد ممارسة هذا الحق ولكل الحكومات الأخرى الحرية أيضا في أن تسير على نفس المنوال.

٥٥ - **السيدة إيروتوكريتو** (قبرص): تكلمت ممارسة لحق الرد، فقالت إن ما جرت عليه عادة تركيا من تعميم رسائل من ما يسمى ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص بوصفها وثائق للأمم المتحدة يشكل سوء استخدام لحق خالص للدول الأعضاء. وتركيا، بممارستها لهذه العادة، تتصرف عن علم بما يخالف قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). وأضافت أن من رأيها أن أطراف المحادثات قد أبدت حسن نواياها وتعاونها على مائدة التفاوض. وفي ذلك الصدد، ألقت الضوء على البيان الذي أصدره مجلس الأمن يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في أعقاب جلسة إحاطة قدمها المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص جاء فيها أن الجانب القبرصي التركي كان أقل استهدافا للبناء في الجهود الرامية إلى حل مشكلة قبرص.

٥٦ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه يوافق ممثلة النرويج في ما قالته ردا على الملاحظات التي أدلى بها. على أنه يعتقد أيضا أن التعاون يشكل عنصرا حيويا في تحقيق احترام حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، أعاد تأكيد أن حماية واحترام الحق في تقرير المصير ينبغي أن يشكل الأساس الذي تقوم عليه كل الجهود التي تبذل من أجل ذلك. وكل محاولة ترمي إلى تغيير التراث الثري للتنوع الذي نشأ نتيجة لاختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية في العالم، بفرض نموذج وحيد، هي محاولة من شأنها أن تكون ببساطة عائقا يعترض النهوض بحقوق الإنسان. ولذلك فإن الموضوعية والتراهة وانعدام الانتقائية تمثل أفضل نهج لتحقيق العنصر الرئيسي للتعاون في ميدان حقوق الإنسان.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٠.